قضية اليوم

اتهام أستاذ جامعي بالإعداد لتفجير البيت الأبيض لمصلحة حزب الله

كشفت السلطات القضائية الاميركية أخيراً عن القرار الاتهامي وخلاصات محاضر التحقيق التي أجريت مع الأستاذ الجامعي، المواطن اللبناني الاميركي علي حسن صعب، الموقوف حالياً، والذي ينتظر أن تبدأ محاكمته قريباً بتهمة العمل لمصلحة «حزب الله» والإعداد للقيام بأعمال إرهابية في الولايات المتحدة، ابرزها تفجير البيت الابيض ومبنى الكونغرس في واشنطن. اطلعت «الأخبار» على محاضر التحقيق، وتبيّن لنا أنها مبنية على تكهنات ومزاعم وروايات لا تتناسب مع منهجية التحقيق الجنائي المحترف، وان تحليلات المحقق الفيدرالي الاميركي تبدو متسرّعة وتفتقد الدقة وتشوبها الأحكام المسبقة

عمر نشابة

في الثامن من تموز 2019، قدم المحقق الخاص في مكتب التحقيقات الفيدرالي الاميركي، انطوني سيبريانو، خلاصة تحقيقات قام بها مع اللبناني الاميركي علي حسن صعب، الأستاذ المحاضر في جامعة باروش في نيويورك، (حائز شهادتي ماجيستير في إدارة الاعمال وفي تكنولوجيا المعلومات). وفي 19 تموز، صدر قرار الاتهام بحق صعب، وهو اليوم ينتظر موعد محاكمته بتهم عدة أهمها: «التآمر لتقديم دعم مادي لحزب الله» بين عامي 1996 و2019، و«تلقي تدريبات عسكرية»، و«الحصول بطريقة غير قانونية على الجنسية الاميركية بهدف تسهيل عمل إرهابي دولي». وأشارت محاضر التحقيق الى

> تبين أن صور الامين العام لحزب الله الموجودة في حوزة صعب ماخوذة من شاشة تلفزيون «المنار»!

> ادّعى المحقق ان صعب رسم أثناء التحقيق معه شرحا كيفية صناعة المتفجرات، لكنها خربشات

أن بين «الأهداف» المزعومة: البيت الأبيض ومبنى الكونغرس ومبنى «مباير ستايت» وجسري «بروكلن» و«فيرازانو» ومعالم أخرى. لكن كيف علم مكتب التحقيقات الفيدرالي بهذه «الأهداف»؟ الجواب: صوّر صعب هذه المعالم، بينما وُجد في حوزته تسجيل للسيد حسن نصر الله كان قد التقطه من على شاشة تلفزيون «المنار».

تجدر الإشارة الى أن سلطات التحقيق في الولايات المتحدة تستخدم «أساليب تحقيق خاصة» أثناء التحقيق مع «إرهابيين» محتملين، يرجّح أنها تشمل وسائل ضغط نفسي وجسدي يمكن تصنيفها بالتعذيب بحسب الاتفاقية الدولية للقضاء على التعذيب.

«الأخبار» اطلعت على خلاصات التحقيقات التي أجراها سيبريانو (محقق تابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي في نيويورك، متخصص في «اعتراض النشاطات الإرهابية لحزب الله وبشكل خاص لمنظمة الجهاد الاسلامي»)، والتي تضمنت معلومات تجافي الحقيقة، وتحليلات تفتقد المنهجية المهنية، وخلاصات بدت متسرعة وتتضمن أحكاماً مسبقة. وفي ما يأتي بعض أبرز التجاوزات والإخفاقات المهنية التي استند اليها لإصدار قرار الاتهام.

استمر استجواب صعب (42 سنة) الذي سافر الى الولايات المتحدة عام 2000 وحاز الجنسية الاميركية عام 2008، من 14 آذار حتى 8 تموز 2019 بشكل متواصل، وخلص المحقق الى أن المتهم جُنّد لدى حزب الله عام 1996 عندما كان طالباً في الجامعة اللبنانية، وانه كُلّف مراقبة تحركات الجيش الإسرائيلي و«جيش لبنان الجنوبي» في بلدة بارون ومحيطها وكتابة تقارير بنتائج المراقبة.

وبصرف النظر عن صحة التجنيد، فقد تناسى المحقق أن الجيش الإسرائيلي كان يومها يحتلّ جنوب لبنان، باعتراف الأمم المتحدة، وأن العدو الإسرائيلي هو الذي كان يخالف القانون الدولي بعدم انصياعه لقرار مجلس الأمن 425، وبالتالي من حق اللبنانيين، بحسب ميثاق الامم المتحدة، مقاومة الاحتلال بكل الوسائل المتاحة.

ويزعم المحقق أن المتهم خضع لأول تدريب عسكري عام 1999 على استخدام الأسلحة النارية. وقبل سفره الى الولايات المتحدة تدرّب، بحسب مزاعم المحقق، على أساليب للتواصل الإلكتروني «بمشغليه» في «منظمة الجهاد الإسلامي». وذكر المحقق أن صعب قال له إن حزب الله أعلمه بأنه في حال وصلته رسالة إلكترونية بدت كأنها دعاية تجارية (ما يعرف بـ«سبام») تحتوي على إشارات معينة (لا يذكرها محضر التحقيق) فهي تعني أن الحزب يأمره بالعودة الى لبنان. كما زعم أن حزب الله زوّد صعب برقم تلفون و«كود» لاستخدامه «فور وصوله الى لبنان ليعرف الحزب موعد وصوله فيتصل به لاحقاً». لكن هل يحتاج حزب الله، وهو بحسب الاميركيين «الأكثر قدرة تقنياً» بين المنظمات «الإرهابية» كافة، الى انتظار اتصال هاتفي ليعرف بوصول أحد عناصره الى لبنان؟

يدّعي المحقق أن صعب أخبره بأنه كان يُنقل مع زملاء مجهولين الى مواقع تدريب بواسطة فان أبيض اللون زجاجه أسود داكن. وكان على الجميع في الفان ارتداء أقنعة، ولدى وصولهم الى «الصف» يُعزلون عن بعضهم بعضاً بواسطة ستارة ولا يسمح لهم بالتفاعل. كما أن عليهم استخدام اسماء وهمية، واختير لصعب اسم «رشيد». وللتثبت من صحة ذلك، اعتمد المحقق على أقوال «شاهد متعاون» بقي اسمه سرياً، وهو بحسب زعمه عضو سابق في منظمة «الجهاد الإسلامي» قبض عليه في الولايات المتحدة في حزيران 2017، واعترف بضلوعه في عدد من الهجمات الإرهابية، وعرض تقديم معلومات للمحققين مقابل اتفاق تسوية. وزعم المحقق أن «الشاهد» انضم الى «الجهاد» عام 2007، وخضع للتدريب على صناعة المتفجرات، وشارك لاحقاً في مهام لصالح المنظمة في باناما وتايلاند. إلا ان المحقق لم يقدم أيّ دليل أو معلومات إضافية تثبت صحة ذلك.

التدريب الذي خضع له صعب، بحسب المحقق، كان على المراقبة والتصوير السري لصالح «الجهاد الإسلامي». ويعطي المحقق مثالاً بالقول: إن التدريب كان يرتكز على وجوب تصوير شيء لا علاقة له بما يراد فعلاً تصويره قبل المباشرة بالتصوير الفعلي. وشمل التدريب التصوير من ارتفاع شاهق من «أجل الإشارة الى الوجهة التي تهمّ حزب الله». لكن هذا الأسلوب في التصوير لا يحتاج الى تدريب، ولم يقدم المحقق أي أدلة تثبت وجود تدريب كهذا. ويمكن من خلال مشاهدة الصور التي ذكر أن صعب التقطها أنها صور سياحية له، ولمباني وجسور ومعالم معروفة قد تكون في حوزة أي زائر لنيويورك أو لواشنطن.

بين 2004 و2005 خضع صعب، بحسب المحقق الفدرالي، لتدريبات على المتفجرات في لبنان. وكان التدريب المزعوم الذي دام ثلاثة أسابيع يحصل في مكان تحت الأرض (لم يحدّد المكان في محضر التحقيق). وتمكّن من صناعة «قنبلة لاصقة» قام بتفجيرها على سبيل التجربة «في الجبل خارج بيروت». وعرض المحقق ثلاثة رسوم ادّعى أن صعب رسمها أثناء التحقيق معه لشرح كيفية صناعة المتفجرات. غير أن الرسوم بدت خربشات، وبدا فيها رسم لسلك مربوط بعلبة مربوطة بدورها بعلبة ثانية وبخيوط إضافية لا تبدو وظيفتها واضحة.

وأضاف المحقق أنه بعد هجوم 14 شباط 2005 الذي استهدف الرئيس رفيق الحريري، طلب مدرّبو صعب (في حزب الله) منه ومن زملائه تحليل صور مسرح الانفجار وتحديد مكان العبوة المتفجرة وحجمها وتكوينها وطريقة التفجير المستخدمة.

وقد غادر صعب لبنان الى الولايات المتحدة (في نيسان 2005) عبر تركيا، لكنه أوقف في مطار إسطنبول لأن آثاراً لمتفجرات وجدت على ملابسه وفي حقيبة يده. إلا أن السلطات التركية سمحت له بالسفر الى نيويورك حيث حقق معه أمن مطار «جي أف كي»، لكنه نفى معرفته بمصدر آثار المتفجرات. والغريب أن المحقق يدّعي أن الأمر انتهى عند هذا الحد، ولا يذكر خلاصة التحقيق الذي قام به أمن المطار المتشدّد بعد مرور سنوات قليلة على وقوع هجوم 11 أيلول 2001.

ادّعى المحقق أن حزب الله أمر صعب بمراقبة «مواقع ساخنة» في مدينة نيويورك، وأن أوامره كانت بأن يراقب باستمرار من دون أي توقف وبطريقة أوتوماتيكية (autopilot). وزعم أن التصوير الذي قام به صعب كان لصالح «منظمة الجهاد الإسلامي» وليس تصويراً سياحياً، وأن المصور كان يبحث عن «نقاط ضعف بعض الأبنية والجسور للمساعدة على تحديد حجم المتفجرات والمكان المناسب لوضعها». كما صور «تقرير» كان في حوزة المتهم، هو كناية عن دفتر رسمت عليه بخط اليد خريطة لمدينة نيويورك، وحددت عليها عناوين لمعالم شهيرة مختلفة منها: تمثال الحرية، مقر الامم المتحدة، مركز «روكفلر» التجاري، «وول ستريت» (البورصة الاميركية)، برج «امباير ستايت»، ومختلف الجسور والأنفاق الرئيسية في المدينة. كما أضيفت الى الدفتر الطرقات المؤدية الى المطار.

ولدى تفتيش منزله في منطقة موريستاون في نيو جيرسي (قرب نيويورك)، تمت مصادرة «أجهزة إلكترونية» (لا يحدد محضر التحقيق نوعها أو طرازها) تحتوي على «صور المراقبة» لجسر بروكلين وجسر فيرازانو والمبنى الفدرالي في نيويورك وجسر جورج واشنطن. وهي جميعها مواقع سياحية معروفة يزورها الآلاف يومياً ويلتقطون صورها. المحقق الفيدرالي أضاف في تقريره أن صعب التقط «صور مراقبة» إضافية في مدينة بوسطن وفي واشنطن «لصالح حزب الله»، بما فيها صور للبيت الأبيض ولمبنى الكونغرس، في إطار الاستعدادات لشنّ هجوم إرهابي.

كما زعم المحقق أن حزب الله طلب من صعب التقاط «صور مراقبة» في اسطنبول عام 2005، منها صور للأسواق التجارية فيها وللجامع الأزرق، وأنه عاد الى بيروت عن طريق دمشق حيث استقبله أحد المسؤولين في حزب الله في فندق، واجتازا الحدود اللبنانية السورية عبر الخط العسكري في سيارة «بي ام» سوداء.

قد تكون الرواية الأغرب في تقرير المحقق هي محاولة صعب قتل عميل إسرائيلي في بيروت بين عامي 2003 و2005. فقد زعم المحقق أن أحد المسؤولين في حزب الله أمر صعب بسرقة سيارة نوع «مرسيدس» بواسطة مفتاح خاص، ثم طلب منه تسلم مسدس فضي مجهّز بكاتم صوت كان موضوعاً في كيس بلاستيك تحت مقعد السيارة. وبعد ذلك ذهب المشغل مع صعب في السيارة الى مكان خارج بيروت، حيث كانت سيارة «فان» بيضاء صغيرة في انتظارهما، فركنا سيارة «المرسيدس» خلفها، وأمر «المشغل» صعب بأن يترجل ويطلق النار على الرجل الموجود في الفان «مرّتين في البطن ومرّة في الرأس». ولدى وصول صعب أمام الرجل صرخ الأخير «ليست أنا»، فحاول صعب إطلاق النار باتجاهه لكن المسدس تعطّل فجأة. بعد ذلك طلب المشغل من صعب العودة الى السيارة ليفرّا من المكان. وأضاف المحقق في روايته الغريبة أن «صعب علم لاحقاً بأن الرجل في الفان كان مشتبهاً فيه بالعمالة لصالح إسرائيل».

يشير محضر التحقيق الى صور وفيديوات للأمين العام لحزب الله وجدها المحققون الاميركيون في «التجهيزات الإلكترونية» الخاصة بصعب. وتبين أن هذه الصور مأخوذة من شاشة تلفزيون «المنار» حيث تظهر علامة المحطة التلفزيونية بوضوح في أعلى الصور الموجودة في تقرير المحقق.

أخيراً، خُصص جزء وفير من محضر التحقيق للإشارة الى زواج صعب «صورياً» من سيدة أميركية للحصول على الجنسية مقابل مبلغ من المال، بطلب من حزب الله بهدف تسهيل تحركاته التحضيرية للعمل الإرهابي المزعوم. هي ليست الرواية الاولى وقد لا تكون الأخيرة لمحقق فيدرالي يستعجل التحقيق، ويربط صوراً وخبريات بعضها بالبعض الآخر، لـ«يكتشف» مؤامرة إرهابية، وكان نظرية المؤامرة تتمدّد لتصبح كل صورة سياحية يلتقطها عربي مصدر شبهة، وكل سفر أو هجرة يقوم بها لبناني بداية مسلسل إجرامي، وتصبح كل مخالفة للقانون فرصة لإدانة حزب الله وشيطنته وتشويه سمعته ومكانته في العالم.

زعم المحقق الفيدرالي في تقريره ان صعب التقط «صور مراقبة» للبيت الابيض ولمبنى الكونغرس، في إطار الاستعدادات لشنّ هجوم إرهابي (أ ف ب)

تقرير

هدر الخلوي: «المستقبل» يبدأ حملة الدفاع عن النفس

كانت جلسة لجنة الاتصالات أمس مخصصة لشركة «الفا»، لكن النقاش تخطاها الى الوضع الاقتصادي ومآسي الناس. يصعب أحياناً على المرء أن يفهم لماذا يوجد وجهان للبلد. وجه الناس اليائسين الذين تظاهروا الاحد ووجه المسؤولين الذين يبررون الفساد ويدافعون عنه

أيلي الفرزلي

لم يستطع رئيس لجنة الاتصالات حسين الحاج حسن أن يكبت غضبه لفترة طويلة. في ذروة النقاش، في جلسة اللجنة أمس، لم يجد أمامه سوى المتظاهر أحمد عفارة الذي شغل الناس وعبّر عن وجع الأغلبية منهم. كيف يمكن هدر ما بين 150 و200 مليون دولار في قطاع الاتصالات وحده، فيما عفارة وغيره كثر يخسرون حقهم في العيش الكريم، نتيجة ظلم السلطة وفسادها؟

المشهدان كانا متناقضين إلى الحد الذي جعل الحاج حسن ينفعل، ثم يعتذر، أثناء مداخلته التي استحضر فيها عفارة والمعاناة التي عبّرت عن وجع كل اللبنانيين.

نواب كتلة المستقبل كانوا في واد آخر. هؤلاء قرروا، أمس، بدء الهجوم المعاكس، أو بشكل أدق، بدء حملة الدفاع عن النفس، استباقاً لتشكيل لجنة التحقيق البرلمانية. قبل ذلك لم يكن أحد قادراً على تكذيب الملفات - الفضائح، التي كان بطلها تحديداً الوزير السابق للاتصالات جمال الجراح، على ما تبين لأعضاء اللجنة، ومنهم النائبة رولا الطبش. مع ذلك، كانت الطبش، أمس، على غير عادتها، متأهبة لـ«المشكل». دخلت متأخرة، ثم سرعان ما دعت إلى عدم الابتعاد عن المنهجية المتّبعة في عمل اللجنة. كان ذلك قبل أن تتبين أن النقاش لم يحد عما سبق أن تقرر. جلسة أمس كانت مخصصة لمناقشة تقرير «الفا». وهو ما حصل منذ البداية إلى النهاية. هجوم الطبش لم يأت من فراغ. زميلها هادي حبيش حضر أمس على غير عادته، وكان له مداخلاته التي سعى من خلالها إلى تخفيف اندفاعة اللجنة، التي تمكن فريق 8 آذار من فرض إيقاعه عليها في الجلسات السابقة، حتى بدا المستقبليون أشبه بالضيوف. إما يغضّون الطرف عن اتهامات لها ما يثبتها، أو يدافعون بما أوتوا من حجج، لا تكفي لتبرير ما يتم كشفه. مقرر اللجنة طارق المرعبي دافع عن فريقه قدر المستطاع، لكن بهدوئه المعهود.

هل هي كلمة السر التي أيقظت المستقبل في لجنة الاتصالات، أم أنها مبادرات فردية أسبابها مناطقية أو شخصية؟ ليست الإجابة مهمة، لكن الأكيد أن المستقبل سيضطر في الفترة المقبلة إلى تحمّل الكثير من الوقائع التي ستظهر أمام لجنة التحقيق النيابية، المفترض تشكيلها. حبيش حاول الدخول من الباب التقني. ركزّ على الخدمات المضافة (VAS)، شارحاً ألف بائها: أي شركة تملك فكرة خدمة عبر الهاتف الخلوي يمكنها أن تطرحها على الشركة المشغّلة، إما ترحب بها أو ترفضها، على أن يتم بعدها الاتفاق على توزيع نسب الأرباح. هذا أمر منطقي، لكن ليس في لبنان. لماذا في سنوات خلت، كانت الأرباح توزّع مناصفة بين الدولة والشركات، ولماذا مالت الكفة، لاحقاً، باتجاه شركات الخدمات المضافة، التي يصدف أن الأغلبية الساحقة منها تعود لثلاثة مستثمرين حققوا أرباحاً طائلة على حساب المال العام. هل الأفكار كلها محصورة بهم؟ ثم، هل من فكرة طرحت ليست معروفة في القطاع؟ قد لا يكون من الضروري إجراء مناقصات (كما يطالب البعض) لتقديم هذه الخدمة أو تلك، لكن على الأقل يفترض اتباع النمط العالمي، الذي يعطي المستثمر نسبة 20 إلى 30 في المئة، فيما تحصل الدولة على 70 إلى 80 في المئة. تلك واحدة من توصيات لجنة الاتصالات التي سيكون صعباً تخطيها. لكن قبل ذلك، على من يدافع عن الشركات أن يدرك أن النسبة كانت مقلوبة في لبنان، وتحديداً في شركة «تاتش»، على ما بينت الوثائق التي كشفت في اللجنة.

> شقير يغيب عن لجنة الاتصالات للمرة الثالثة

جبهة «المستقبل» كان ينقصها وزير الاتصالات الغائب للمرة الثالثة على التوالي. رئيس اللجنة اكتفى أيضاً بالإشارة إلى أن غيابه غير مقبول. لكن بحسب المعلومات فإن الأمر صار بعهدة رئيس المجلس. النظام الداخلي لمجلس النواب لا يتعامل مع غياب وزير عن اجتماع اللجنة على أنه أمر عادي. المواد من 31 إلى 33، تنص على أن الوزير ملزم بالحضور إذا قررت اللجنة ذلك، شرط أن يدعوه رئيسها قبل ثلاثة أيام. لا إشارة في النظام إلى أنه يمكن للوزير أن يتغيب من دون عذر. وأكثر من ذلك هو ملزم بإجابة طلب اللجنة تزويدها بأي مستندات تريد الاطلاع عليها. إذا رفض وجب نقل المسألة إلى رئيس المجلس الذي يعرض الموضوع على الهيئة العامة في أول جلسة ويعطيه الأولوية على سائر الأعمال.

ماذا سيقول تيار المستقبل عندها؟ هل حجة وجود النائب جميل السيد في اللجنة هي حجة منطقية لتخطي السلطة الرقابية التي يمثلها المجلس النيابي؟ لماذا إذاً لا يقاطع وزير الاتصالات جلسات العامة أيضاً؟

السيد حاضر في الجلسات بعكس وزير الاتصالات. وهو سأل أمس المدير العام لـ«الفا» مروان حايك عن حقيقة إقالته من منصبه ثم تجميد القرار. الأخير أكد الأمر، فيما صار واضحاً للنواب أن الوزير جبران باسيل كان خلف تجميد القرار. بين النواب من يؤكد أيضاً أنه ليس مقبولاً أن تتزامن هذه الخطوة مع الحملة التي تواجه الفساد في قطاع الاتصال، بما يعطي انطباعاً بأن حايك هو المسؤول عن كل الموبقات. هؤلاء أنفسهم يحرّمون أن انزعاج شقير من حايك يعود إلى عدم تلبيته عدداً من مطالبه، ومنها على سبيل المثال خدمة «الرومينغ» التي كان وزير الاتصالات يصر على إعطائها لشركة خاصة مقابل حصة تبلغ فقط 24 في المئة للدولة.

اللافت أن حايك قال أمس ما لم يقله سابقاً. لم يعد يستطيع مسايرة هذا الوزير أو ذاك فيما السهام توجه إليه. قال، رداً على سؤال، إن الوزير السابق طلب منه استئجار مبنى للشركة كما فعل مع «تاتش». قال أيضاً إن الجراح كان يرسل مطالبه خطياً، بعكس شقير الذي يطلب شفهياً.

في الجلسة وزع الحاج حسن كتيباً كاملاً عن «الفا» وأعمالها، متضمناً عدداً من الأسئلة التي يتوجب عليه الإجابة عليها، في الجلسة المقبلة. على سبيل المثال، تبين أن ألفا اشترت 500 جهاز لتطوير خدمات الجيل الرابع في عامي 2018 و2019، وضع منها حتى اليوم 177 جهازاً على محطات الارسال، فيما يبقى منها 323 جهازا في المستودعات قيمتها 40 مليون دولار. وكان السؤال المحوري، هل كانت «الفا» تريد أن تشتري مئة فقط، كما سبق وطالبت، ولماذا تغير العدد إلى 500؟ هل كان ذلك بطلب من الوزير أم بقرار ذاتي؟

الحاج حسن يحمّل السلطة المسؤولية عن وجع الناس (مروان بوحيدر)